جمال قنان

رقم الجرد: 89784
رقم الفاتورة: D.On
التاريخ: 25-01-2011
الأصل: M.E.A.R.S

معاهدات الجزائر مع فرنسا

1830 - 1619

دار هومه

وأوفى الانجليز بجميع الالتزامات المالية التي تم الاتفاق عليها ومع ذلك فقد بقي هناك عنصر للقلق حول هذه المسألة تمثل في استمرار اعتماد القنصل الانجليزي كممثل لهذه الدول في الجزائر. ومنذ بداية العشرينات حرصت الجزائر على أن تقوم كل دولة بتعيين قنصل من جنسيتها ليمثلها في البلاد، وتابعت هذا الجهد بمثابرة واستمرارية ؛ ودوفال يعرف هذه القضية بتفاصيلها ولكنه تعمد التضليل حولها لتغليط المسؤولين في باريس. فالذي طالبت به الجزائر هو عقد صلح مع البابوية يحصل كل من الطرفين بواسطته على ضمانات تؤمن مصالحه.

وإذا كانت فرنسا لم ترفض مبدئيا فكرة عقد هذه المعاهدة لكنها لم تقم بأي جهد جاد في هذا الاتجاه والجزائر من جهتها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات لفرنسا بهذا الخصوص، خاصة في ظل ذلك التوتر وتلك التحرشات التي كان يقوم بها قنصل فرنسا في البلاد.

والعنصر الثالث وهو الذي يتعلق بمحاولة فرنسا لإجبار الجزائر على الاعتراف بالمعاهدات التي أبرمت بينها وبين الدولة العثمانية وبالأخص فيما يتعلق بالامتيازات وتطبيقها في الجزائر. هذه المسألة كانت تثار في بعض الأحيان في الماضي، ولكن الجزائر بينت بكونها لا تتقيد سوى بالمعاهدات التي أبرمتها هي نفسها مع الأطراف الأخرى. صحيح أننا نجد في المعاهدات التي أبرمت مع فرنسا منذ عام 1619 أن البند الأول منها كان ينص على أن الجزائر تتعهد بتنفيذ المعاهدات التي أبرمتها أو ستبرمها فرنسا مع الدولة العثمانية. وهو ترتيب لا نجد ما يقابله في أية معاهدة أبرمتها الجزائر مع أية دولة أخرى غير فرنسا، فإن هذا الترتيب لم ينفذ في الجزائر في أي وقت من الأوقات بالرغم من كونه كان يتصدر هذه المعاهدات. ذلك أن الطرفين اعتبراه ترتيبا ذا طابع شرفي أكثر منه شيئا آخر. وعندما حاول لويس الرابع

عشر وضعه موضع التنفيذ رأينا النتيجة التي أسفرت عنها هذه المحاولات، ومنذ ذلك الوقت لم يطرح الفرنسيون هذه القضية البتة.

لم نستطع تفسير موقف المتعاقد الجزائري الذي قبل إدراج هذا الترتيب على مر السنين بدون أن يعطيه أي محتوى عملي ؛ وعندما قام دوفال بتحريك هذا الموضوع من جديد جوبه بإجابة صريحة من طرف الداي بكونه لا يعترف بهذه الامتيازات ولا يقرها في الجزائر[1].

لن نستوفي عرض العناصر الرئيسية الظاهرة للأزمة الفرنسية الجزائرية، مالم نشر إشارة مقتضبة وفي خطوط عريضة لعنصر آخر وهو إن كان ذا طابع ذاتي، ولكن تأثيره في صياغة القرار السياسي ولا يمكن أن ينكره أحد ونعني بذلك ظهور وتطور الذهنية العدوانية في فرنسا ضد بلدان المغرب بصفة عامة وضد الجزائر على وجه الخصوص. فالذي لاحظناه بهذا الصدد أن فكرة «هدم وتخريب الجزائر حجرا بحجر » كانت ترد بين حين وآخر ولكن لم تكن أبدا فكرة قارة وثابتة في أذهان الدبلوماسيين الفرنسيين، ولن تصبح كذلك إلا بعد عام 1790 عندما أصبحت فكرة شائعة تتردد في المراسلات الدبلوماسية بدون انقطاع، وهذا مايفسر الاتجاه الذي أخذته الأدبيات السياسية الشائعة حول بلدان المغرب والجزائر على وجه الخصوص في هذه الفترة والطابع الذي اكتسته المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية والنهج الذي انتهجته بتأثير هذه الأدبيات عليها.

هذه الأسباب هي الأسباب الظاهرة للعيان ولا نتعرض هنا «لحادثة المروحة »لأن قرار فرض الحصار على السواحل الجزائرية كان قد اتخذ قبل

1. انظر : «مذكرة حول شؤون الجزائر» بدون تاريخ ولكن يبدو أنها حررت عند أواخر عام 1828 على إثر فشل مهمة لابروتونيير لدى الداي حسين في : A. E. P/M. D. Algérie 2 ذكرت بعض الكتب أن مهمة لابروتونيير كانت في شهر جويلية من عام 1829، غير أننا وجدنا أن التقرير الذي قدمه للسلطات الفرنسية حول مهمته في الجزائر كان مؤرخا في شهر سبتمبر من سنة 1828 والثانية في شهر جويلية سنة 1828.

هذه «الحادثة» بخمسة أشهر إذ منذ ديسمبر من سنة 1826 كانت الحكومة الفرنسية قد أعدت عمارة لتوجيهها إلى الجزائر في مهمة تهديد الداي وإجباره على ترضية المطالب الفرنسية التي تندرج ضمن العناصر الثلاثة التي أشرنا إليها آنفا، وفي حالة رفضه تقديم هذه الترضيات فإن العمارة تقوم بفرض حصار على السواحل الجزائرية. ولكن باقتراح من وزير البحرية الذي اعتبر -ربما- أن القوات التي أنيط بها القيام بهذه المهمة غير كافية، وأن الفصل فصل شتاء، أجل إرسال العمارة إلى وقت آخر[1].

عند منتصف شهر جوان (1827) أرست عمارة فرنسية بقيادة القبطان كولي في مرسى الجزائر وقام هذا الضابط بإرسال تهديدات باسم ملكه إلى الداي حسين يطلب فيه تقديم اعتذار عن «حادثة المروحة» بالشروط وبالكيفية التي حددها الفرنسيون، ومفاده : أن يرسل وفدا إلى سفينة القائد الفرنسي، مكون من كل من وكيل الحرج وزيرا للبحرية والشؤون الخارجية ومن الأميرال قائد البحرية وميناء الجزائر مصحوبين بكتاب الداي الأربعة الكبار، حيث يقوم وكيل الحرج بتقديم اعتذار باسم الداي للقنصل دوفال، ويتم في نفس الوقت رفع العلم الفرنسي على المباني البارزة في العاصمة خاصة على قصر الداي ومقر القيادة البحرية وتحيته بمائة طلقة مدفع من طرف مدفعية حصون المدينة ؛ وإذا لم يستجب الداي لهذا الطلب خلال الأربعة والعشرين ساعة فإن القوات الفرنسية ستقوم في الحين بأعمالها العدائية ضد الجزائر[2].

وهكذا فرض الحصار البحري على العاصمة وعلى سواحل البلاد والذي سيستمر حتى سقوط مدينة الجزائر.

1. انظر : المذكرة التي أعدت حول هذا الموضوع والمؤرخة في 17 ديسمبر 1826 في : A. E. P/M. D. Algérie 1
2. A. E. P/M. D. Algérie 2 وكذلك Plantet، ن. م، ص. ص. 563–564.

وخلال عام 1828 قام الفرنسيون بمحاولة أخرى استهدفت هذه المرة إقناع الداي بإرسال مبعوث إلى فرنسا تكون مهمته تقديم اعتذار للملك عن (حادثة المروحة) وعقد معاهدة سلم جديدة بين الطرفين[1].

لقد رفض الداي فكرة تقديم اعتذار من أساسها كما عارض فكرة إرسال مبعوث جزائري إلى باريس قبل أن يتم عقد الصلح بين البلدّين. لماذا هذا الموقف ؟

لقد تأكد لدى الداي ولدى السلطات الجزائرية أن غرض فرنسا من وراء هذا الطلب هو إرغام هذا المبعوث على التوقيع على معاهدة كان قد تم إعدادها قبل ذلك من طرفها. وتستهدف هذه سلخ المقاطعة الشرقية من البلاد ووضعها بين يديها. وهذا الموضوع هو عنصر الأزمة بين البلدين، ولكنه غلف وأسدل الستار عليه، ولم يكن الداي حسين يجهل هذه النوايا التي عبر عن جزء منها القنصل دوفال في العديد من المناسبات وأمام مختلف المسؤولين، عندما كان يؤكد أن فرنسا تملك ملكية تامة بمقتضى الامتيازات شريط من ساحل القالة يمتد عمقه على مساحة عشرة فراسخ نحو الداخل[2]. وأن فرنسا تتمتع بامتياز احتكار النشاط الاقتصادي في كامل المقاطعة الشرقية من البلاد وبصورة أبدية. وكان الداي يخشى أن يجد نفسه أمام أمر واقع مثل هذا، ولم يكن أمامه سوى طريقتين : إما قبول تفكيك وحدة البلاد أو خوض غمار الحرب، وقد اختار الطريق الثاني.

1. مذكرة حول المهمة التي قام بها الكونت لابرو نونفيير لدى الداي مؤرخة في شهر سبتمبر 1828 في : A. E. P/M. D. Algérie 2
2. انظر : «مذكرة حول شؤون الجزائر» في المصدر السابق ص. 294.